فلانه اذا دل جز اللفظ علي جز المعنى
التضمني دل علي جز معناه المطابقي ايضا
لان المعنى التضمني جز المعنى المطابقي وجز
الجز جز واما في الالتزام فلانه اذا دل جز
اللفظ علي جز المعنى الالتزامي بالالتزام فقد
دل علي جز المعنى المطابقي امتناع تحقق
الالتزام بدون المطابقة وقد يتحقق التركيب
بالنسبة الى المعني المطابقي لا بالنسبة
الى المعني التضمني والالتزامي فلهذا خصص
القسمة الى الافراد والتركيب بالمطابقة الا ان
هذا الوجه يفيد اولوية اعتبار المطا
في القسمة والوجه الاول ان تم افاد وجوب
الاعتبار قوله وهو ان لم يصلح لان يخبر به اقول
اللفظ المفرد اما اداة او كلمة او اسم لانه
اما ان يصلح لان يخبر به وحده او لا يصلح
فان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة
ولا وانما ذكر مثالين لان ما لا يصلح لان يخبر
به وحده اما ان لا يصلح للاخبار به اصلا
كفي فان المخبر به في قولنا زيد في الدار حاصل
ولا دخل

ولا دخل لفي في الاخبار به واما ان يصلح
للاخبار ولكن لا يصلح للاخبار به وحده كلا
فان المخبر به في قولنا زيد لا حجر هو لا حجر ولا
مدخل في الاخبار به ولعلك تقول الافعال
الناقصة لا تصلح لان يخبر بها وحدها
فيلزم ان تكون ادوات فنقول لا بعد
في ذلك حتى الخصم قسموا الادوات الى
زمانية وغير زمانية وهي الافعال النا
قصة غاية ما في الباب ان اصطلاحهم
لا يطابق اصطلاح النحاة وذلك غير لازم
لان نظرهم في الالفاظ من حيث المعنى
ونظر النحاة فيها من حيث اللفظ نفسه
وعند تغاير جهتي البحثين لا يلزم تطابق
الاصطلاحين وان صلح لان يخبر به
وحده فاما ان يدل بهيئته وصيغته على
زمان معين من الازمنة الثلاثة كضرب
ويضرب وهو الكلمة او لا يدل وهو الاسم
كزيد وعلم والمراد بالهيئة والصيغة
الهيئة الصالحة للحروف باعتبار تقديمها

Copyright © King Saud University